

عظم الله أجز يا وزارات حكومة الكويت!

(2-2)

فدعونا ننتقل إلى الأمثلة التطبيقية: موظف يتأخر عن الحضور يوميا وتجاوز ساعات تأخير السنوية 57 ساعة ومعدل إنتاجيته لتخليص المعاملات شهريا هو 300 معاملة وموظف آخر يحضر يوميا في الميعاد المحدد له ومعدل إنتاجيته لتخليص المعاملات شهريا هو 100 معاملة فأمنح الموظف

الأول تقدير لفظي جيد جدا والثاني امتياز لأن الأول خسر 20 درجة من تقييم أدائه؟! وبناء عليه يحرم الأول من صرف البونس السنوي لأنه نظر إلى مجموع تأخيرات في السنة دون النظر إلى إنتاجيته؟! طيب مثال

تطبيقي آخر: معلم يحضر يوميا متأخراً إلا أن نصاب عدد ساعاته الدراسية 12 حصة دراسية في الأسبوع ومشرف على 120 طالب وآخر يحضر في الميعاد يوميا إلا أن نصاب عدد ساعاته الدراسية 6 حصص دراسية ويشرف على 60 طالبا ، أمنح الأول تقدير جيد والثاني تقدير امتياز؟! وأمر آخر جدا جدا مهم طالبت فيه مرارا لكن لا أذن تسمع وهي كلمة «عدالة» ، فعندما قرر مجلس الخدمة المدنية باعتبار حضور الموظف الوزاري بعد الساعة الثامنة صباحا تأخيرا ويطبق عليه عقوبة المادة «18» والمادة «19» من القرار عند صرف راتبه «مصدر رزقه» تجاهل تماما اختلاف موطن السكن لموظفي الدولة عند وضعه للقرار ، فكيف نسوي موعد تأخير الموظف الذي يقطن بمحافظة الأحمدى بنفس الموظف الذي يقطن في محافظة العاصمة وهناك فرق شاسع في بعد المسافة عن جهة العمل؟! وفي بريطانيا الدولة المتقدمة تم مراعاة ذلك بين الموظفين وتم احتساب الزمن الذي يقطعه الموظف من سكنه إلى جهة العمل من ساعات عمله!! وهذه هي العدالة. لكن هنا في الكويت الموظف الوزاري الذي يبعد سكنه عن جهة عمله بما لا يقل عن ساعة ومعاناته اليومية مع الازدحام المروري يعامل بالتساوي في عقوبة خصم التأخير مع نفس الموظف الذي يبعد سكنه عن جهة العمل ما يقل عن خمسة دقائق؟! ومؤخراً أصدرت قيادات دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة أوامرها في اعتماد إنتاجية وإنجاز الموظف دوناً عن ميعاد حضوره ونحن هنا وفي عام 2017 يقيم الموظف الوزاري في أجره وقريبا في تقييمه ومكافأته السنوية على ميعاد الحضور؟! نقول عظم الله أجز يا حكومة الكويت! اتقوا الله في رزق الموظف يا مستشارين وأصحاب قرار الكويت!!

عزف مغفرد



بسمة سعود

البنك الدولي والمواطن

المواطن يستغرب الحديث عن البنك الدولي في الأمور المالية عندما بعد أي حديث عن رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين ولا نسمع عن البنك الدولي في المناقصات والمزايدات والأرقام الفلكية، تأسس البنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وكانت فكرته إعادة بناء أوروبا بعد الحرب واستمرت جهود البنك باعادة اعمار الدول بعد الكوارث الطبيعية

والطوارئ الإنسانية ومساعدة الدول النامية والفقيرة، ويتمركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر في الدول الفقيرة. ان مسمى البنك الدولي «انه ليس بنكا بالمعنى المتعارف عليه، البنك الدولي هو احدي وكالات الأمم المتحدة» المتخصصة لمعالجة الفقر ويقوم بمساعدة الدول الفقيرة لرفع مستوى المعيشة للمجتمعات الفقيرة، ودور البنك الدولي يقوم بمنح القروض لجميع الدول الفقيرة ويشرف على كيفية ادارتها ويتدخل في طريقة استثمارها ويشرف على بناء المستشفيات وتوفير الكهرباء وبناء المدارس للدول الفقيرة ومساعدتها ويسن لها القوانين ويقرها لمساعدتها، نعود لمحور حديثنا ونقول ان الكويت دولة نغية وتساهم بميزانية البنك الدولي ولدينا عدة هيئات تعلن عبر المحطات الفضائية والصحف وتقوم بمنح القروض للدول الفقيرة وتكون بذلك تساعد البنك الدولي وهذا أمر تحمد عليه السياسة الكويتية، الغريب عندنا الحكومة عندما

يكثّر الحديث على زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وأي خدمة تنموية للمواطنين لتخفيف أعباء الحياة ومشاكلها تقوم الحكومة بالاستعانة ومراسلة البنك الدولي لعمل دراسات لها مع ان الحكومة لديها جهات كثيرة وجيش من المستشارين والماليين ولا دخل للبنك الدولي بالشأن المالي الداخلي لأن البنك يتدخل بالشؤون الداخلية للدول التي يقوم بمساعدتها عن طريق القروض وجدولتها ومراقبة طريق صرفها، السؤال المهم لماذا لا تعرض خطة التنمية وقانون الاستقرار المالي ودعم البنوك ومبلغ الميزانية وهو 37 مليار دينار وقانون الخصخصة على البنك الدولي لأخذ المشورة والرأي والقرار أسوة برواتب الموظفين والمتقاعدين، لأن هذه تعتبر سياسة الكيل بمكيالين وغير دقيقة، مسكين المواطن الفقير طاح بين رحى البنك الدولي والعجز الاكثوري.

نقطة ضوء



مشرف عقاب

mishrefeqab@yahoo.com

التأمينات والتقاعد المبكر ... والعجز الاكثوري

تمثل التأمينات الاجتماعية حاجة ضرورية للإنسان، وخاصة لرعايته وأسرته من بعده، لذا فقد سعت كافة دول العالم إلى انشاء أنظمة التأمينات لمواطنيها، حتى اضحت برامج التأمينات الاجتماعية هي الهدف الأول الذي تعده الحكومات والأحزاب في الدول الأوروبية، وتتنافس به في برامجها الانتخابية الدول لذا يعد تطوير برامج التأمينات الاجتماعية والمحافظة عليها، من أهم أسباب فوز هذه الأحزاب بالحكم، والتأمينات الاجتماعية هي أحد الوسائل الأساسية في مجال تحقيق الحماية

والأمن الاجتماعيين، بل أصبحت صناديق التأمينات هي المحرك الرئيسي للأسواق المالية، والاقتصاد العالمي، وأي تأثير على أي صندوق في الدول المتقدمة يؤدي لانهايار اقتصاد الدولة، بل أصبح النص في دساتير الدول على تحقيق الحماية الاجتماعية، وتوفير تأمين الشيخوخة، والعجز والوفاة وتأمين الرعاية الصحية والبطالة، والتأمينات الاجتماعية في الكويت والتي صدر قانون انشائها بالقانون 76/61 وما تلاه من قوانين معدلة لقانون التأمينات والتي بلغت أكثر من عشرين قانونا وأخرها القانون رقم 2011/9 بشأن التأمين التكاملي، ورغم هذا الدعم القانوني، والتشريعي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لتقوم بدورها على أكمل وجه، ومن ذلك استثناءها من درجات التقاضي، بجعل التظلمات من قراراتها تبدأ بتظلم، يقدم للتأمينات، وفي حالة عدم الرد أو التوصل لحل يلجأ إلى محكمة الاستئناف لمتابعة القضية، إلا ان الهيئة، تفاجئ الجميع على الدوام باعترضها على اية مقترحات بتطوير عملها من قبل مجلس الأمة باعترضها الدائم على هذه التعديلات، والتطويرات، بحجة وقوع العجز الاكثوري، والنظام الاكثوري هو نظام محاسبي تتبعه التأمينات، لحساب الأموال المستقطعة من المؤمن عليهم لسنوات، واعادة صرفها لهم في نهاية الخدمة، عن تقاعدهم في شكل راتب تقاعدي، وبعض المميزات كنظام الاقتراض، ببيع جزء من الراتب التقاعدي، واخيرا بطاقة عافية للتأمين الصحي، ورغم الدعم المالي والسخي من الحكومة والمتمثل في تحمل جزء من التأمين، مشاركة مع المؤمن عليه وصاحب العمل، حتى وصلت نسبته إلى ما يعادل 22 % من الراتب، بينما المعدل العالمي لا يتعدى 19 %، ورغم الدعم التشريعي للمؤسسة إلا أنها تبالغ في حرصها وتحفظها في تطوير نظام التأمين الاجتماعي بحجة العجز الاكثوري المتوقع، ورغم ادعاء المؤسسة بأنها خسرت ما يقارب عشرة مليارات دولار نتيجة الإزمة المالية العالمية، ودون أن تقدم ما يثبت صحة هذه الرواية من عدمها، ورغم عدم تعاون الهيئة مع اللجنة المالية في المجلس وديوان المحاسبة في عمل نظام اكتروني، بناء على معلومات مالية صحيحة، وتفاجئ الجميع باختلاس رئيس التأمينات الاجتماعية السابق لمليارات الدنانير والدولارات، وهروبه خارج البلاد، ومازالت الاجراءات القانونية عبر الأنترنت، جارية لاحضاره للبلاد لمحاكمته، وأخيرا رفض التأمينات اعداد هذه الدراسة محليا والاستعانة بمكتب أجنبي لعمل هذه الدراسة الاكثورية، ان هذا التحفظ أو التهرب وعدم الشفافية من قبل مجلس إدارة التأمينات الاجتماعية، والتي هي في النهاية مؤسسة حكومة تستثمر أموال المواطنين، في استثمارات يجب أن تكون مضمونة وأمونة، نجدها تغالي في الإفصاح عن حقيقة استثمار هذه الأموال الطائلة، أو المساهمة في تطوير المؤسسة، وكل ما ظهر هو اختلاس أموال الناس، ومستقبلهم، وتحت مسمى السرية والعجز الاكثوري؟

ولنأري



د.نايف العدواني

Al.adwani_nayef@hotmail.com

المحامي الفاشل وفرس النهر

صرخة قلم



ناصر الحسيني

السابقين معزبهم واحد، وكان المعزب يعطي الأوامر لفرس النهر، أو للمحامي الفاشل، والشباب بحسن نية يرون ان المحامي الفاشل وفرس النهر إصلاحيين وان لديهم نظرة سياسية ناقية، والمحامي الفاشل وفرس النهر استغلوا ثقة الشباب وأخذوا يوجهونهم لضرب خصوم معزبهم، وأخرتها الشباب تورطوا، والمحامي الفاشل وفرس النهر لم تسجل ضدهم ولا قضية.

وين الله قاطهم، وانما اتكلم عن من كان يقودهم لساحات المعارك، حيث كان يخدمهم بأنه يقودهم باسم الإصلاح والحرية، وفي حقيقة الأمر هو يقودهم لمهاجمة شخصية من أجل معزبة. ولنا سنوات «طاخ وطبخ» واقتضب الرجال عن الرجال، وأخرتها طلعت «السالفة مو سالفة» مصلحة بلد، وانما صراع كراسي. طبعا المحامي الفاشل وصديقه «فرس النهر» وبعض من يدعون المعارضة من النواب

بعد ما يبيلها حسبة، أصبح الهلال قمرأ، واللي ما يشوف انصحه يراجع طبيب العيون، خلاص أصبح كل شي واضح وضوح الشمس، لا حد يطلع لي ويقول مو فاهم؟ اللي مو فاهم هذا إنسان يتمتع بأذان طوال.

بس تدرن وش المضحك؟ المضحك ان اللي دوخونا في مصطلحاتهم «فداوية، ونحن الاحرار، ونموت من أجل الكرامة» طلغوا «ارزقية»، طبعا انا ما اتكلم عن الشباب، لأن الشباب ما يدرون